

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المالية العراق دراسة تحليلية للمدة ٢٠١٧-٢٠٠٥

**المدرس الدكتور
شوكت كاظم طالب
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية النجف الأشرف**

**الاستاذ المساعد
مناف مرزہ نعمه
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد**

**المدرس المساعد
يسرى راسم جبار**



دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المالية العراق دراسة تحليلية للمدة ٢٠١٧-٢٠٠٥

The role of monetary policy in achieving monetary stability and promoting the optimal use of financial resources Iraq, an analytical study for the period 2005–2017

الاستاذ المساعد

مناف مرزہ نعمہ

جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد

Assistant Professor Manaf Merza Namah

المدرس الدكتور

شوكت كاظم طالب

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية النجف الأشرف

Dr. Shawkat Kadhem Talib

المدرس المساعد

يسرى راسم جبار

Yusra Rassem Jabbar

الملخص:

وحددت السياسة النقدية في العراق اهداف واضحة كان الهدف منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وهذا الامر يبدو واضحاً من خلال سياسة البنك المركزي العراقي ، وبالأخص بعد عام ٢٠٠٣ ومن خلال صدور قانون البنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والذي منح البنك المركزي استقلاليته في اتخاذ القرار بعيداً عن تأثير السلطة السياسية مما أعطى الكثير من المصداقية لأداء السياسة النقدية في تحقيق الاهداف المرسومة ، وبالرغم من ذلك واجهت السلطة النقدية في المرحلة الراهنة تحديات كبيرة

ان موضوع السياسة النقدية واثرها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي اثار جدلاً واسعاً على مدى العقود الاربعه الماضية وخصوصاً بعدا اصبحت جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية للبلد واداة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والنقدية وازدادت هذه الاهمية بعد تطور السياسة النقدية في مفاهيمها العامة وأهدافها وابتكار ادوات نقدية حديثة وامام هذه التطورات كانت هناك آراء مختلفة للمدارس الاقتصادية في تفسير مدى استطاعة السلطات النقدية أن تؤثر على النشاط الاقتصادي.

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

مشكلة البحث:

تواجه السياسة النقدية تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار النقدي إذ يعد التضخم وكيفية المحافظة على استقرار سعر الصرف وإدارته عرض النقد أهداف يجب على السياسة النقدية أن تحققها من هنا تتبع مشكلة البحث هو كيفية تحقيق الاستقرار النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية.

فرضية البحث:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للسياسة النقدية دور فاعل في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز الدور الفاعل للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق السعي لتحقيق سعر صرف مستقر للدينار العراقي والسيطرة على معدلات التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار ، ولتحقيق هذه الاهداف استخدام البنك المركزي العراقي الادوات الحديثة وعلى وجه الخصوص مزادات العملة والذي بدأ العمل به عام ٢٠٠٣ .

منهجية البحث :-

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والتحليلي لبيان أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وتفعيل دور السياسة النقدية.

اثر بشكل كبير على سرعة وفاعلية الادوات المستخدمة والاجراءات التي تم اتخاذها. ونظرا للأهمية التي تتمتع بها السياسة النقدية تناولت هذه الدراسة دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال معالجة التضخم واثرها على عرض النقد فضلا عن اثرها على سعر الصرف وقد شملت الدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية وتناول اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تأثيرها على (سعر الصرف ،التضخم ،عرض النقد) وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المالية في العراق .

المقدمة :-

تعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة، بعدما أصبحت تصبو الى تحقيق اهداف اقتصادية عديدة ومن أهمها خفض معدلات التضخم والاستقرار في المستوى العام للأسعار والمحافظة على استقرار سعر الصرف وإدارة عرض النقود ،وفي العراق وبعد تغيير الحاصل بعد عام ٢٠٠٣ حدثت تغيرات في استخدام ادوات ووسائل جديدة للسياسة النقدية ساعدتها في تحقيق أهدافها ومنها على وجه التحديد مزادات العملة الاجنبية والذي يمكن اعتباره كهدف وسيط لتحقيق هدف نهائي مهم وجبوي الا وهو استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار اسعار الصرف.

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

هيكلة البحث

لِلوصول الى هدف البحث قسم الى ثلاث
مباحث تتاول المبحث الاول منها مفهوم السياسة
النقدية الاطار النظري والمفاهيمي فيما تتاول
الثاني واقع ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي
والاستقرار النقدي في العراق وكان المبحث
الثالث دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار
النقدي واختتم البحث بأهم الاستنتاجات
والتوصيات.

المبحث الاول :

مفهوم السياسة النقدية الاطار النظري

والمفاهيمي :

اولا-السياسة النقدية :تعد السياسة النقدية احد
الادوات الرئيسية في السياسة الاقتصادية العامة
، وهي سياسة مكملة للسياسات الأخرى للدولة
كالسياسة التجارية والسياسة المالية والأسعار
والأجور ، والذي تؤثر في حجم النشاط
الاقتصادي عن طريق تأثيرها في العديد من
المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ومع تطور الدولة
وزيادة واجباتها اتجاه المجتمع تطورت السياسة
النقدية وادواتها فمع كل ازمة اقتصادية تتعرض
لها البلدان يجب القيام بوضع سياسة نقدية
لتكون جزءا من حل هذه الازمة مع السياسات
الاقتصادية الاخرى والمساهمة في تحقيق
الاستقرار الاقتصادي.

ونظرا لهذه الاهمية التي احتلتها السياسة
النقدية تناولها العديد من الباحثين واصبحت لها
العديد من المفاهيم إذ عرفها البعض على انها
عبارة عن اجراءات تهدف الى التأثير على
مستوى الاتفاق الكلي وذلك بالتأثير على كلفة
الأئتمان (cost of credit))، سعر الفائدة ، او
وفرة الائتمان (Availability of credit) فضلا
عن ذلك يرى البعض ان السياسة النقدية
مجموعة من الوسائل والقواعد والقرارات
والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية
للتأثير والسيطرة في عرض النقد بما يلاءم
مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف
اقتصادية معينة خلال مدة زمنية معينة. (1)

كما عرفها (باش) بأنها " كل ما تقوم به الحكومة
من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب
الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير
المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات
حكومية. (2)

وهناك معنيان للسياسة النقدية المعنى الاول
المعنى الضيق ، اما المعنى الثاني هو المعنى
الواسع ، وينصرف المعنى الضيق الى مراقبة
وتنظيم (Regulation) عرض النقد (العملة
والائتمان المصرفي) وذلك بهدف تحقيق اهداف
اقتصادية محددة، اما المعنى الواسع للسياسة
النقدية فيشمل (تلك الاجراءات التي يتخذها
البنك المركزي والخزينة العامة او الحكومة بهدف

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

التأثير على النقد والائتمان وحجم وتركيب الدين الحكومي (3)

ثانياً: أهمية السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي:

نجد السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان الهدف الأساس منها الحفاظ على المستوى العام للأسعار والحصول على التوازن النقدي والسلعي وبحسب هذا المنظور فإن المستوى العام للأسعار يتحدد بالتغيرات التي تحصل في كمية عرض النقود وإن التوسع في عرض النقد سيؤدي إلى ظهور التضخم التراكمي معتبرين أن سلوك الوحدات الاقتصادية سوف يتكيف ذاتياً مع توقعات استمرار التضخم باعتبار أن الجهاز الانتاجي الخاص بإنتاج السلع والخدمات غير مرن وإن حجم الانتاج يكون ثابتاً وإن الموارد الاقتصادية في حالة التشغيل الكامل، لذا فإن النظرية النقدية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) اهتمت بتفسير (التغيرات التي تحصل في كمية النقود والتي تقضي إلى تغيير المستوى العام للأسعار). (4)

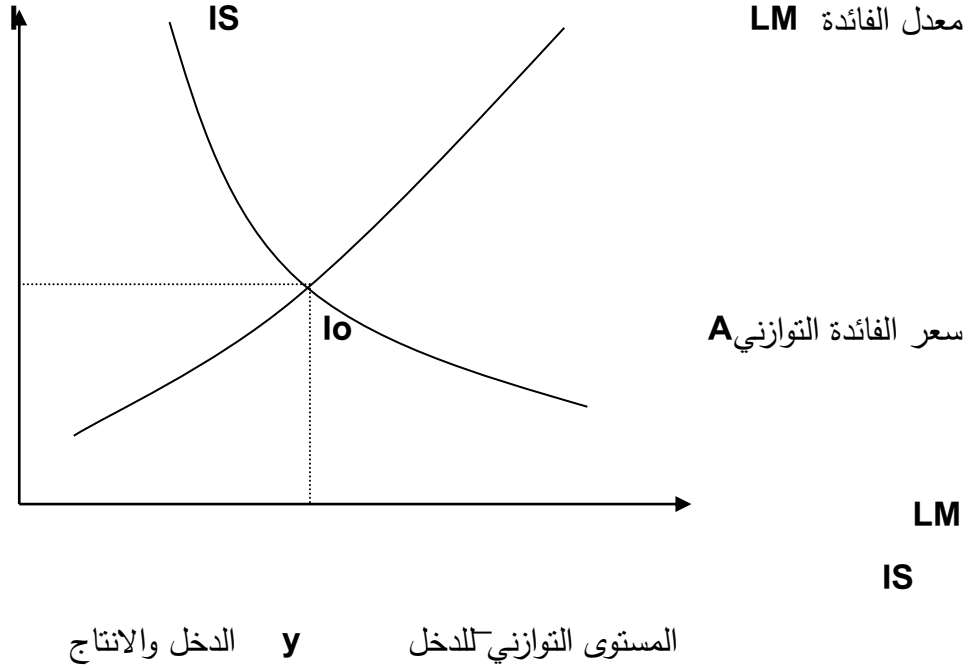
ولكن هذا الفكر قد عجز عن تقديم حلول فاعله إبان الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣١) وتصدى لهذه الازمة التحليل الكينزي إذ يرى هذا التحليل أن الربط بين جانبي الدخل والاتفاق الحل المناسب لمعالجة هذه الازمة ، وذلك بتحقيق التوازن بين عرض النقود الذي تحدده السلطات النقدية وبين الطلب على النقود (تفضيل السيولة) الذي يتحدد بدوافع المعاملات والاحتياط والمضاربة. (5)

ويلاحظ أن الكينزيين يفضلون سياسة نقدية مرنة أي سياسة نقدية متكيفة مع ظروف النشاط الاقتصادي (6) (Stop- Go Policies)

بينما يجري التوازن في سوق السلع من خلال التعادل بين الادخار والاستثمار (وبتوازن السوقين، سوق النقود وسوق السلع، يتحقق التوازن الاقتصادي العام) (7)

وبذلك تتمكن السلطات النقدية من ممارسة دورها في تحقيق الاستقرار النقدي ورفع معدلات النمو الاقتصادي وكما موضح في الشكل البياني الاتي :-

شكل ١ ((نموذج التوازن الاقتصادي العام))

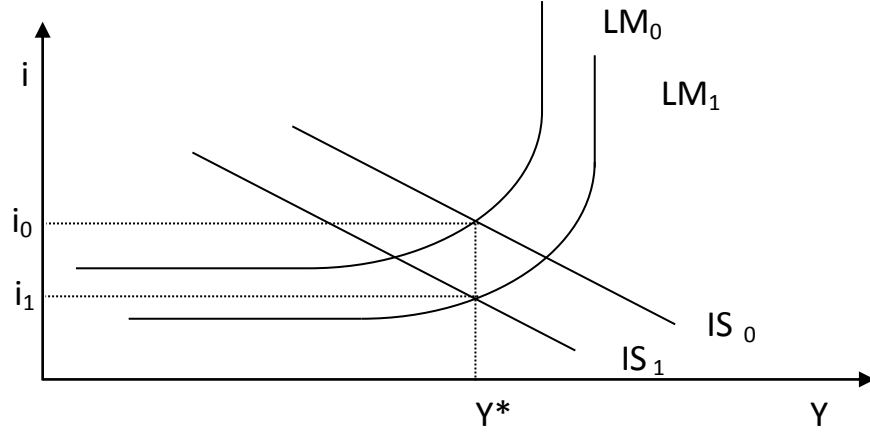


بين السياسة النقدية والسياسة المالية اذ يمكن تحقيق التوازن من خلال استخدام كلا من السياستين لإجراء التغيرات في أسعار الفائدة دون تغير مستوى توازن الدخل ، وفي مثل هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب و من ثمة انتقال منحنى IS إلى اليسار ، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثمة انتقال منحنى LM إلى اليمين و هذا ما يوضحه الشكل (٢) :

يتضح لنا من شكل (١) ان المنحنى (LM) هو منحنى توازن سوق النقود في كل نقطة من نقاطه، كما يشير المنحنى (IS) إلى توازن سوق السلع، وتشير نقطة (A) إلى تقاطع منحنى (LM) مع المنحنى (IS) توازن سوق النقود مع سوق السلع والذي يحقق التوازن الاقتصادي العام . وعند تحقيق التوازن الاقتصادي في سوق السلع وسوق النقود يمكن ان نحصل على الاستقرار الاقتصادي ولكن يبقى هذا الاستقرار غير مكتملا الى بعد التنسيق

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

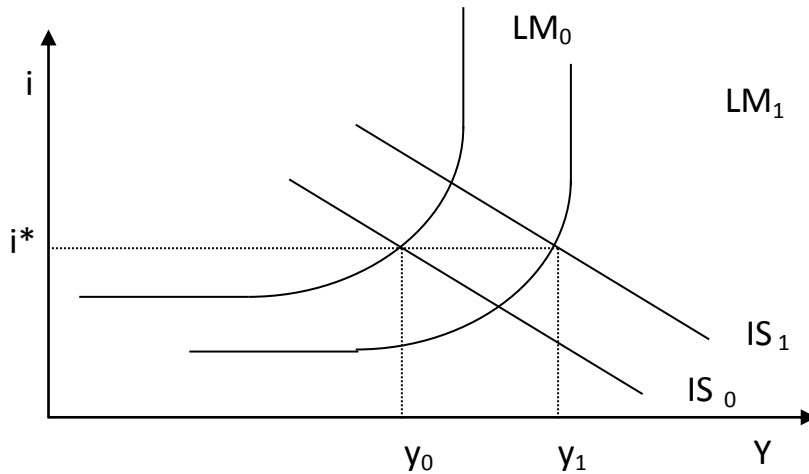
الشكل (٢) تحقيق التوازن لإجراء التغيرات في أسعار الفائدة دون تغير مستوى توازن الدخل



و بالتالي فقد أدى التغير دمج السياستين معا إلى انخفاض أسعار الفائدة مع ارتفاع مستوى الاستثمار و بقاء المستوى التوازني للدخل ثابت (8) . أما الحالة الثانية فيمكن دمج أثر السياستين معا لإحداث التغير في المستوى التوازني للدخل دون تغير مستوى سعر الفائدة ، وفي مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا كما هو موضح في الشكل (٣) :

و بالتالي فقد أدى التغير دمج السياستين معا إلى انخفاض أسعار الفائدة مع ارتفاع مستوى الاستثمار و بقاء المستوى التوازني للدخل ثابت (8) . أما الحالة الثانية فيمكن دمج أثر السياستين معا لإحداث التغير في المستوى التوازني للدخل دون تغير مستوى سعر الفائدة ، وفي مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا كما هو موضح في الشكل (٣) :

الشكل (٣) دمج السياسة المالية والسياسة النقدية لتغيير مستوى توازن الدخل دون تغيير سعر الفائدة



دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

في هذه الحالة توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود و بالتالي انتقال LM إلى اليمين و في نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي ، وبالتالي انتقال IS إلى اليمين يوضح حالة خاصة في تحقيق التوازن في السوقين بدون تغير في سعر الفائدة.(9)

ثالثاً- أدوات السياسة النقدية: يمكن للبنك المركزي يستخدم سياسة النقدية لتحقيق أهدافه وترتبط السياسة النقدية بشكل وثيق بالجوانب النقدية والاقتصادية من خلال استخدامها لأدوات المباشرة وغير مباشرة وعلى النحو الآتي:.(10)

أ- الأدوات الكمية (غير مباشرة) : تعتمد السياسة النقدية أدواتها النقدية غير المباشرة للتأثير على (حجم الائتمان ، سعر الفائدة على القروض، حجم السيولة النقدية) وهي ثلاثة وسائل هي :

١-عمليات السوق المفتوحة: (Open Market Operations)

٢- سعر إعادة الخصم (Rediscount rate)

٣- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: (Chang in the Reserve Requirement)

١-عمليات السوق المفتوحة (Open market Operations) : تعد عمليات السوق المفتوحة من أكثر الأدوات أهمية في السياسة النقدية ،

ويتدخل البنك المركزي في السوق (المالية ، النقدية) من خلال بيع وشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل للتأثير على كمية النقد في التداول وكمية الاحتياطي لدى البنوك التجارية بما ينسجم مع مستوى النشاط الاقتصادي.(11)

فضلا عن ذلك يقوم البنك المركزي بعملية البيع عندما يرغب في تقليص عرض النقد من خلال اتباع سياسة انكماشية وبعملية الشراء عندما يرغب بتوسيع عرض النقد من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية ، فضلا عن ذلك يمكن لعمليات السوق المفتوحة التأثير على نشاط الاستثمار في الأوراق المالية من طريق التحكم بعرض النقد والائتمان من خلال التأثير في الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية ، وتتوقف فاعليتها على وجود أسواق نقدية ومالية متطورة مع عرض كاف من الأوراق المالية قابلة للتداول ، والتي يزداد الطلب عليها من قبل المستثمرين.(12)

٢- سعر إعادة الخصم (Rediscount rate) : : يعد سعر إعادة الخصم من أقدم الوسائل التي تستخدمها البنوك المركزية ، غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في العصر الحديث وخاصة في البلدان النامية ، لان أداة سعر إعادة الخصم يتطلب وجود أسواق (مالية ، نقدية) متطورة يكون فيها التعامل نشطا بالأوراق المالية ، ولا توجد مثل هذه الأسواق في البلدان

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

النامية، ولهذا فإن أداة سعر إعادة الخصم تكون ذات أهمية متواضعة في البلدان النامية ويعني أداة سعر إعادة الخصم الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل ما يعيد خصمه من أوراق تجارية، أو ما يعطيها من قروض بضمان أوراق مالية معينة ويستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم في إدارة السياسة النقدية للحفاظ على هيكل أسعار الفائدة والحفاظ على مستوى الأرباح من الاحتياطات بالعملة الأجنبية، فعندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية فإنه ينخفض سعر إعادة الخصم مما يشجع البنوك التجارية على الاقتراض فتزداد قدرتها على منح الائتمان فيؤدي إلى زيادة عرض النقد وانخفاض أسعار الفائدة مما يشجع الاستثمار في سوق الأسهم وزيادة إرباح الشركات وعوائدها، وبالعكس عند استخدام سياسة نقدية انكماشية في حالة التضخم من خلال رفع سعر الخصم على البنوك التجارية.

٣- نسبة الاحتياطي القانوني : (reserve requirement) وهي احتفاظ البنوك التجارية بنسبة قانونية معينة من ودائعها على شكل موجودات في صناديقها لمواجهة السحوبات اليومية للعملاء لضمان حقوق المودعين، ولأغراض تسوية حسابات المقاصة بين البنوك، ويستخدم البنك المركزي هذه النسبة للتأثير على القدرة الائتمانية للبنوك خلال تغير

هذه النسبة تسبب تغيرات في العرض النقدي وبالتالي يؤثر على الاحتياطات النقدية من العملة في التداول.

ب- الأدوات النوعية (المباشرة) : تتضمن الأدوات النوعية مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية لغرض التأثير على نوعية الائتمان المصرفي وطريقة منحة لغرض تحقيق الأهداف النهائية للسلطة النقدية وتكون كالتالي⁽¹³⁾

١- الإجراءات المباشرة : من أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الائتمان المصرفي وتشير إلى موافقة البنك المركزي أو رفضه سياسة اقتراضه معينة للبنوك التجارية ويصل الأمر إلى فرض عقوبات على البنوك التي تتبع سياسات ائتمانية غير ملائمة .

2 - ترشيد الائتمان : يعد ترشيد الائتمان من الأدوات السياسية النقدية المتبعة في اقتصاديات السوق، والهدف منها هو معالجة الأزمات التي تواجه البنوك منها معالجة التضخم الشديد الناجم عن التوسع في منح الائتمان المصرفي من خلال رقابة وتنظيم الائتمان

٣- الإقناع الأدبي: يحاول صانعو السياسة النقدية في التأثير على المصارف والمؤسسات المالية من خلال أسلوب الإقناع الأدبي أو ما يمكن تسميته سياسة المصارحة.¹⁴

المبحث الثاني

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

واقع ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي والاستقرار

النقدي في العراق :

للاطلاع على دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نأخذ بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي مثل (الناتج المحلي الاجمالي والبطالة والتضخم) فضلا عن ذكر ومؤشرات السياسة النقدية ونبدأ بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي وكما موضح ادناه:

اولاً-مؤشر الناتج المحلي الاجمالي : يعد الناتج المحلي الإجمالي احد المؤشرات الرئيسية المهمة

في قياس مستوى الأداء الاقتصادي للدولة ويعد تحليل نمو هذا الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها فقد شهد حجم الناتج المحلي للعراق تطوراً كبيراً إذ ارتفع من (41608) مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى (١٩٦٤٩٣) مليون دولار عام ٢٠١٤ وكانت هذه الزيادة طبيعية نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق فضلاً عن الزيادة الكبيرة في الطاقة التصديرية في القطاع النفطي كما هو ملاحظ في جدول (١) .

جدول (١) الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالاسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤-٢٠١٤ (مليون دولار)

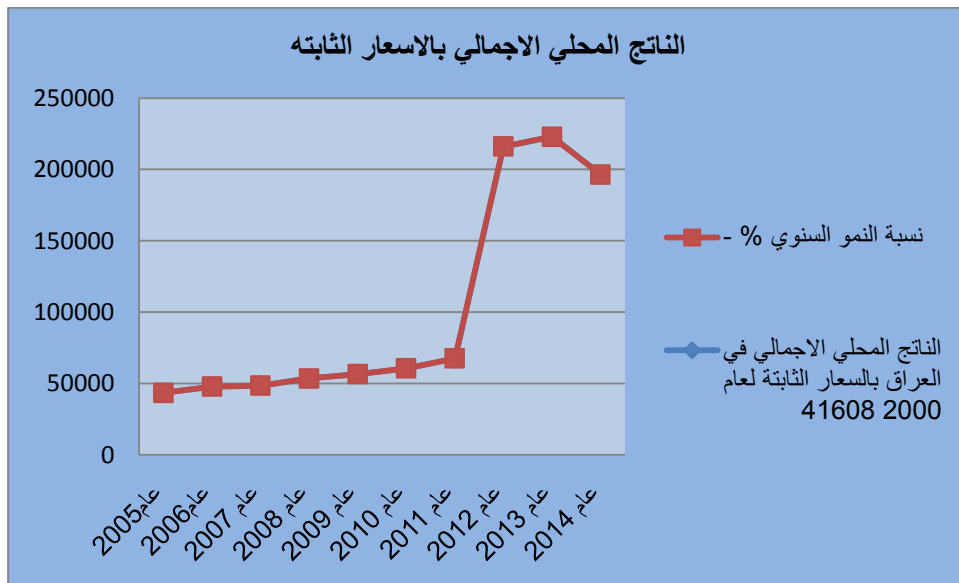
السنوات	الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠	نسبة النمو السنوي %
2004	41608	-
2005	43439	44
2006	47851	10.15
2007	48511	1.360
2008	53524	10.33
2009	56527	5.61
2010	60633	7.26
2011	67543	11.39
2012	215837	219.55
2013	222879	3.262
2014	196493	-11.83

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جمهورية العراق ،وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نشرات سنوية لسنوات متفرقة

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

(٢٢٢٨٧٩) وبمعدل نمو (-11.83) كما هو
مبين في شكل (٤)

ومن ملاحظة الشكل البياني (١) يتضح لنا ان
الناتج المحلي الإجمالي كان غير مستقرا طيلة
فترة الدراسة ،اذ تراجع عام ٢٠١٤ الى
(١٩٦٤٩٣) عن العام ٢٠١٣ والبالغ



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

السيطرة عليه وفي مقدمة هذه الظروف ربما تكون السياسات الاقتصادية للحكومة السابقة التي شكلت ارثا "ضخما" تتكئ عليه جملة من المشاكل الاقتصادية وخصوصا "إن السياسة الاقتصادية اتبعت نموذجا" للإصلاح الاقتصادي خلال مدة الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم سياسة الخصخصة حين قامت ببيع بعض الشركات بأقل من القيمة الحقيقية لها

ثالثا -ظاهرة البطالة: شهد الاقتصاد العراقي مراحل معقدة أدت إلى حدوث تغيرات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذا فإن تحليل البطالة في العراق يحتاج إلى تحليل دقيق لا يقتصر على تحليل سوق العمل لكون البطالة نتاج تفاعل العرض والطلب على العمل بل هناك ظروف خاصة تجعلها تتأثر بعوامل خارجية وداخلية قد يكون بعضها يصعب

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

لمجموعة من الأفراد ، ولم يكن لها أي تأثير ايجابي بسبب أن هذه المشاريع التي تم خصصتها لم يكن لها مسوغ اقتصادي أو مالي ولم يخضع لدراسة جدوى اقتصادية فضلا عن غياب التناسق والانسجام بين القطاعات الاقتصادية كان له الدور البارز في تفاقم مشكلة البطالة.¹⁵

اما بعد عام ٢٠٠٣ شهد فيه الاقتصاد العراقي ارتفاعا " كبيرا" في معدل البطالة والتي بلغت (٢٨%) والسبب يعود إلى ما عم العراق من فوضى نتيجة الاحتلال وانهيار مؤسسات الدولة وحل العديد من المؤسسات والدوائر مثل وزارتي (الإعلام والدفاع)، فضلا عن تسريح مئات

الآلاف من العاملين في مؤسسات أمنية وعسكرية وتعطل أنشطة العديد من الوزارات إلى ارتفاع معدل البطالة.¹⁶

الى جانب ذلك ارتفعت معدلات البطالة للإناث عنها للذكور بسبب تقصيل الطلب على الذكور في مجال الأمن ومحدوديتها مقارنة بالإناث ، إضافة إلى الدور الذي يلعبه العرف الاجتماعي السائد إذ انخفض معدل البطالة بين الذكور من (٣٠.٢%) سنة ٢٠٠٣ إلى (١١.٣٢%) سنة ٢٠٠٨ بالمقابل ارتفع معدل البطالة للإناث من (١٦%) سنة ٢٠٠٣ إلى (١٧.٤%) سنة ٢٠٠٨ وكما مبين في الجدول (٢)

الجدول (٢) معدلات البطالة بحسب الجنس بعمر (١٥) سنة فأكثر للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) .

السنة	الجنس		معدل البطالة الكلي
	الذكور	الإناث	
2003	30,2	16	28,1
2004	29	15	26,8
2005	29,22	14,15	17,5
2006	16,16	22,65	17,5
2007	---	---	---
2008	11,32	17,4	15,34

المصدر :وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مسح التشغيل والبطالة ،بغداد، سنوات مختلفة ، صفحات متعددة.

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

وبعد اطلاعنا على المؤشرات التي توضح حجم الاستقرار الاقتصادي يمكننا تناول بعض المؤشرات النقدية في العراق والتي يمكن ان نبينها فيما يأتي:

أولاً - مؤشر سعر الصرف: شهد سعر الصرف بعد التغير الذي حصل في عام ٢٠٠٣ مرحلة جديدة إذ وصل سعر صرف الدينار بداية شهر آذار إلى (٢٣٩٠) دينار لكل دولار واستمر بالارتفاع ليصل إلى (٣٠٠٠) دينار لكل دولار بعد منتصف هذا الشهر واستمر الحال كذلك إلى أن وصل إلى (٤٠٠٠) دينار لكل دولار مع مطلع شهر نيسان في عام ٢٠٠٣، وبعد انتهاء العمليات العسكرية ومع ظهور بوادر التغيير شهد سعر صرف الدينار العراقي تحسناً مفاجئاً وانتعاش ملحوظ نهاية شهر أيار إذ وصل إلى أقل من (١٠٠٠) دينار لكل دولار وكان سبب هذا التحسن يعود إلى عوامل عديدة نذكر منها:

أ- استقرار الطلب على السلع الأساسية المزودة عن طريق برنامج النفط مقابل الغذاء بكميات تسد حاجة الأسرة العراقية .

ب- قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بتغطية كثير من مصروفاتها بالدولار الأمريكي محلياً ولم يكن الطلب على الدولار شديد

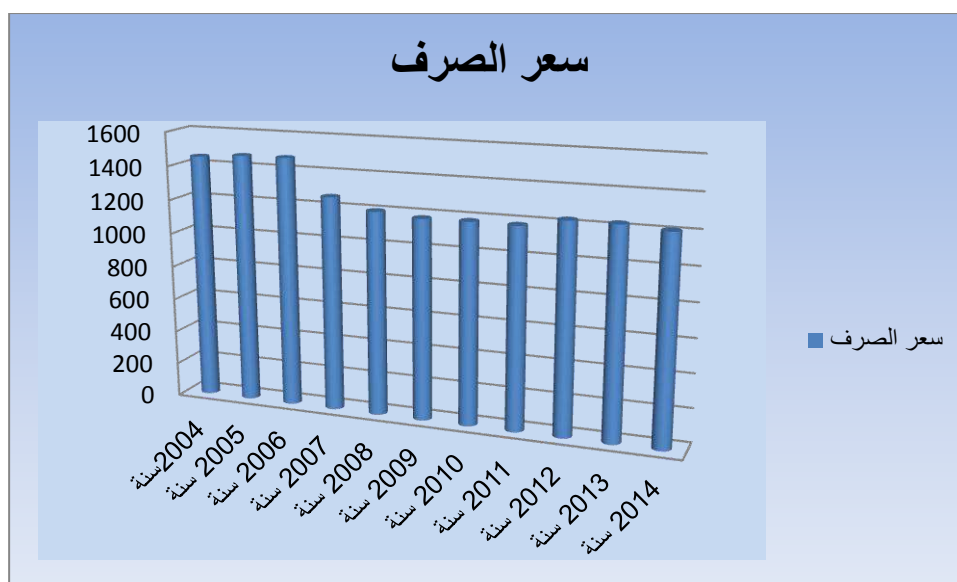
وفي الأشهر اللاحقة من نفس العام عاد سعر الصرف إلى التذبذب فقد وصل في شهر أيلول

سبتمبر إلى (٢١٨٥) دينار لكل دولار، وان هذا الاضطراب حدث نتيجة تغير قاعدة العرض والطلب التي تتحكم في سوق العملة ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن البنك المركزي بدأ باستخدام أداة مزاد العملة الأجنبية ضمن عمليات السوق المفتوحة في (٤/١٠/٢٠٠٣) محاولاً من خلالها تحقيق هدف البنك المركزي إلا وهو العمل على تحسين قيمة الدينار العراقي ، ثم المحافظة على استقرار هذه القيمة و الذي أكد عليه قانون البنك المركزي الجديد ويمكننا من ملاحظة الجدول (٤) نرى ارتفاع قيمة الدينار العراقي بعد تنفيذ مزادات العملة الأجنبية ، فبعد أن كان (١٩٣٦) دينار لكل دولار في عام ٢٠٠٣ انخفض سعر الصرف إلى (١٤٥٣) دينار لكل دولار في عام ٢٠٠٤ ثم استمر الانخفاض في سعر صرف الدينار خلال الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي ، إذ بلغ سعر الصرف (١٤٧٠) و (١٤٧٥) دينار لكل دولار على التوالي ، وان السبب وراء هذا الانخفاض هو الوضع الأمني فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات وزيادة الاستيرادات وقلة الصادرات وبالتالي زيادة في الطلب على العملة الأجنبية .

الجدول (٣) تغيرات سعر الصرف

السنة	سعر الصرف
2004	1453
2005	1472
2006	1475
2007	1267
2008	1203
2009	1182
2010	1186
2011	1184
2012	1233
2013	1232
2014	1214

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية متفرقة



المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى الجدول (٣)

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

ثانياً - مؤشر عرض النقد :تعد من أولى مهام البنك المركزي الادارة الجيدة لعرض النقد من خلال المحافظة على استقرار العملة المحلية وقوتها الشرائية وسعر صرفها تجاه العملات الأخرى فضلا عن ذلك تحقيق مستويات مقبولة من الارتفاع في المستوى العام للأسعار والحد من ارتفاع نسب التضخم ، وبالتالي فهو من العوامل الأساسية للسياسة النقدية الذي له دور أساسي في التأثير على المتغيرات الاقتصادية فضلا عن ذلك ان لهذا المؤشر تأثير مباشر على أداء وعمل المصارف التجارية سواء كان هذا التأثير ايجابياً عندما يتمكن البلد من المحافظة على عرض النقد عند المستويات التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو تأثيراً سلبياً عند المبالغة في إصدار عرض النقد والذي سيعمل على عدم الاستقرار الاقتصادي والذي بدوره سيترك آثار سلبية على الأداء الاقتصادي العام.¹⁷

وان من اهم المقاييس المستخدمة في عرض النقد من قبل السياسة النقدية في العراق هو عرض النقد بمفهومه الضيق (Narrow Money) ويرمز له (M) وعرض النقد بمفهومه الواسع (Broad Money) ويرمز له (M) ويتكون عرض النقد بمفهومه الضيق من صافي العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي والودائع تحت الطلب اما عرض النقد بمفهومه الواسع (Broad Money) يشمل كلا

من عرض النقد بمفهومه الضيق (M) وأشباه النقود ، ويمكننا من ملاحظة الجدول (٤) معرفة التطور في عرض النقد بالعراق للمدة المحصورة من (٢٠٠٤) ولغاية ٢٠١٢ اذ نلاحظ تطور عرض النقد ويلاحظ من الجدول (٥) التطورات في عرض النقد خلال هذ المدة إذ نلاحظ عرض النقد بالمعنى الضيق (M) بلغ (١٠١٤٨٦٧٨) مليون دينار عام (٢٠٠٤) بزيادة مقدارها (٧٢٥٠٤٨٩) مليون دينار عن العام السابق، محققاً أعلى نسبة نمو له خلال هذا العقد بلغت (%٢٥٠.١) وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالأعوام السابقة فيما يلاحظ أن المقياس الواسع (M) قد شهد أيضاً عام (٢٠٠٤) أعلى معدل نمو له بنسبة (%١٨٥.٩) حيث ارتفع بمقدار (٧٤٧٦٣٥٣) مليون دينار عن عام (٢٠٠٣)، ثم تراجعت معدلات نموه خلال الأعوام اللاحقة بين أعلى معدل نمو بنسبة (%٤٣.٦) عام (٢٠٠٦) حيث ارتفع بمقدار (٦٣٩٠٧٩٩) مليون دينار عن العام السابق، وبين أدنى معدل نمو بنسبة (%٤.٥) عام (٢٠١٢) حيث ارتفع بمقدار (٣٢٦٦٩٥١) مليون دينار عن العام السابق، وقد ارتفع (M) خلال هذه المدة من (11498200) مليون دينار عام (٢٠٠٤) إلى (٧٥٣٣٦١٢٨) مليون دينار عام (٢٠١٢) وكان معدل نموه المركب (%٣٤)

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

جدول (٤) تطور عرض النقود في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢) - مليون دينار

السنوات	عرض النقد ١M (1)	معدل النمو ١M (%) (2)	عرض النقد ٢M (3)	معدل النمو ٢M (%) (4)
2004	10148678	250.1	11498200	185.9
2005	11399125	12.3	14659450	27.5
2006	15460060	35.6	21050249	43.6
2007	21721167	40.5	26919996	27.9
2008	28189934	29.8	34861927	29.5
2009	37300030	23.3	45355289	30
2010	51743489	38.7	60289165	33
2011	62475821	20.7	72069177	19.5
2012	63735871	2	75336128	4.5
النمو المركب %	35	-	34	-

المصدر :من عمل الباحث بالاستناد الى عادل فضاله مطير ، دراسة العلاقة السببية بين عرض النقد والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة،مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد،جامعة القادسية،٢٠١٣،ص٣٩

الاختلالات الهيكلية المتأصلة في قطاع الإنتاجي الحقيقي وبخاصة الاختلال في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ،وقد تفاقم بتأثير الزيادات الكبيرة التي حدثت في السيولة النقدية إذ شهد الاقتصاد العراقي خلال الفترات المتعاقبة ارتفاعا مستمرا في نسبة التضخم وانخفاض في القوة الشرائية او الدخل الحقيقي للأفراد الى انه انخفض بشكل كبير للفترة المحصورة من

ثالثا :مؤشرات التضخم: تقتضي الموضوعية في التحليل الاقتصادي النظر الى ظاهرة التضخم في العراق كظاهرة مركبة،بمعنى أنها لم تتشكل بتأثير عامل واحد فقط كالزيادة في أسعار المشتقات النفطية ،كما أنها ليست نابعة عن الزيادات الكبيرة في كمية النقود التي حدثت في ظل النظام السابق فحسب،بل أنها ظاهرة ترتبط بمجموعة عوامل نقدية و حقيقية في مقدمتها

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

(٢٠٠٤) الى غاية (٢٠١٣) حيث بلغ في عام ٢٠٠٩ (٢٠٨٠ -) ثم ارتفع في العام ٢٠١٠ ليصل الى (٢٠٤٥) فيما شهد عام (٢٠١٣) اقل نسبه والبالغة (٢٠٩٩ -) بالمدة المحصورة من (٢٠٠٤) ولغاية (٢٠١٣) وكما هو مبين في الجدول (٥)

الجدول (٥) نسبة التضخم في العراق للفترة من ٢٠١٣-٢٠٠٤

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي
2004	230184.1	26.96
2005	315259	36.95
2006	483074.4	53.23
2007	632029.8	30.83
2008	648891.2	2.66
2009	630713.1	2.80-
2010	646207.5	2.45
2011	682366	5.59
2012	724726	6.20
2013	703016	2.99-

المصدر :من عمل الباحث بالاستناد الى أديب قاسم شندي و نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقات التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة واسط،العدد ٢١، ٢٠١٦، ص ١١

المبحث الثالث

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار

النقدي والاقتصادي:

اولا-دور السياسات النقدية في علاج التضخم في الاقتصاد العراقي: لقد اصبح التضخم في الاقتصاد العراقي حالة واقعية لا يمكن تجاهلها

إذ تركت الاتجاهات السعريّة التي عاشها الاقتصاد العراقي منذ بدايات عقد التسعينيات من القرن الماضي متوسطات تضخم سنوية بلغت قرابة (٥٠ %) لتعكس ثمة مشكلة هيكلية باتت متأصلة في مكونات ومداخل الاقتصاد الكلي في العراق الذي ما زال يعاني من ظاهرة

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

اختلال التوازن بين قطاعات الإنتاج ، من خلال تجنب التغيرات في المستوى العام للأسعار ، يتطلب هذا استعمال سياسات كفيلة لمواجهة هذه الظاهرة ، ومن بين هذه السياسات نذكر السياسة النقدية والمالية إلى جانب بعض السياسات الأخرى ، فإلى أي مدى نجحت هذه السياسات في الحد من ظاهرة التضخم.¹⁸

إذ ترى المدرسة النقدية استمرار الحالة التضخمية الراهنة وتأصلها في الاقتصاد الكلي على أنها ظاهرة لا يمكن تحقيقها الا بوجود سيولة نقدية عالية تحول التضخم من قدراته الكامنة المكبوتة الى مستوياته الحقيقية المطلقة. وبهذا، تعتمد السياسة النقدية في العراق عبر القائمة على المعلوماتية او الاشارتية (Rules) لتوليد الاستقرار في فلسفتها الحالية ما يسمى بالقواعد السوق المالية وهو منهج بديل عن التدخل المباشر في تلك السوق وما يتركه من انقسامات وانحرافات غير مرغوبة على فاعلية الوساطة المالية، وتنطلق الوسائل الاشارتية والمعلوماتية في هذه المرحلة من عمل السياسة النقدية في العراق من مؤشر معدل فائدة البنك المركزي العراقي وهو عبارة عن معدل فائدة تأشيرى كبوصلة (Policy rate) ما يسمى بمعدل السياسة النقدية (ملاحية) تساعد على اطلاق اشارات قوية تؤثر في اتجاهات وتطور هيكل اسعار الفائدة والشروط التي يستقبل بها البنك المركزي العراقي ودائع الزمنية (SF)

لمكوناته من خلال التسهيلات القائمة المصارف والتي يمنح بموجبها البنك المركزي الائتمان المطلوب الى المصارف التجارية كافة. وان جميع مثل هذه الآليات تقع في اطار ادارة السيولة النقدية والسيطرة على مناسبتها عبر تحقيق اهداف تؤدي الى السيطرة على تلك المناسيب، وتصيب في نهاية المطاف في مسارات الاستقرار وغاياته القصيرة والبعيدة الأجل في خفض التضخم الى المستويات المستهدفة. وانطلاقاً من هذا المبدأ تعتمد السياسة النقدية قاعدة مركزية تسمى بقاعدة (تايلر - Tayler) التي تفرض على السلطة النقدية رفع اسعار فائدة البنك المركزي عندما يكون الانفاق الكلي في الاقتصاد اكبر من قدرات الاقتصاد الانتاجية وعندما تكون الاسعار خارج نطاق توازنها لذا تؤدي السياسة النقدية في اطار تنفيذ عملياتها في ادارة السيولة على وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات، ليتحقق التوازن العام عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد، وبهذا يمكن تحقيق اعلى معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الاجمالي بأدنى مستوى من التضخم السنوي الذي لا يزيد عادة على 3% سنوياً وهو ما يعرف في مؤشرات الاستقرار الاقتصادية الكلية الدولية وهكذا باتت السياسة النقدية في العراق امام مفترق طرق قوي في التأثير على

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

مناسيب السيولة وان من هذه الوسائل التي يعتمد عليها البنك المركزي هو دخوله كبائع للسندات في السوق النقدية ضمن القطاع المالي بغية السيطرة على تلك المستويات السائلة ومناسيبها في التصدي للظاهرة التضخمية النقدية. لما تقدم، وفي اطار استخدام الوسائل غير المباشرة في السياسة النقدية، فان مزاداً يقام كل اسبوعين لحوالات او سندات البنك المركزي العراقي يسحب بموجبه (مئة) مليار دينار.

فضلا عن ذلك ان السبيل لمواجهة حالة التضخم الراهن يتحقق عبر واحدة من الثوابت المتأثية من تعظيم القدرة الشرائية للدينار العراقي من خلال ربطه بسلة عائدات النفط بدلا من الانشداد الى الحالة الاقتصادية الراهنة وان تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهو الدينار العراقي المنشود لابد من ان يتم عبر مكون وحيد ومستقر معادل للقيمة ضمن ترصين وبناء قيمة الوحدة النقدية العراقية ازاء العملة الاجنبية اذ بينت التجربة التي مارستها السياسة النقدية في السنوات القليلة الماضية في استخدام وسائلها لتحقيق الاستقرار والتي جاءت نجاحاتها عبر عدد من اشكال المزايدات التي يقيمها البنك المركزي العراقي ويتم فيها تداول مختلف الموجودات المالية للسيطرة على مناسيب السيولة النقدية وتحقيق الاستقرار وخفض التضخم. بيد ان مزاد العملة الاجنبية الذي يأتي على رأس تلك المزايدات، بات لوحده يمتلك الفاعلية والقدرة على امتصاص الكتلة

النقدية المصدرة وبمعدل مرة ونصف المرة خلال السنة الواحدة بدون التأثير على الاحتياطات الدولية للعراق.¹⁹

ثانيا :علاقة السياسة النقدية بسعر الفائدة ونمو الناتج ومعدل التضخم
ونلاحظ مما سبق ان البنك المركزي اعلن انه يلتزم اطارا نقديا يستند في تنظيمه للمثبت الاسمي قاعدة تايلر في تطبيقه للاطار النقدي المستهدف للتضخم وهو ما يجعل سعر الفائدة دالة طردية في كل من التضخم وفجوة الناتج الحقيقي فيتم رفع سعر الفائدة عندما يتفوق معدل التضخم الفعلي على معدل التضخم المستهدف وخفضه عندما يتجه الاقتصاد نحو الركود الى ان في تحليل الاقتصاد العراقي نجد هناك انفصالا بين التغيرات في سعر الفائدة والتغيرات في الناتج.²⁰

فيمكننا من ملاحظة جدول (٦) العلاقة بين نمو الناتج وتغيرات اسعار الفائدة اذ تحقق عام (٢٠٠٥) نمو في الناتج بلغ (٣٨.١) قابله نمو بسعر الفائدة بلغ (١٦.٦٧) وفسرت هذه النتيجة العلاقة الطردية بين الناتج وسعر الفائدة لكن عام (٢٠٠٦) اكد تحول العلاقة من العلاقة الطردية الى العلاقة العكسية بعد انخفاض معدل نمو الناتج الى (٢٩.٩٩) وارتفاع سعر الفائدة الى (١٢٨.٦) وكما مبين في جدول (٦)

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

جدول (٦) العلاقة بين اسعار الفائدة ونمو الناتج ومعدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي الجارية (1)	معدل نمو الناتج % (2)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (3)	معدل نمو التضخم السنوي % (4)	سعر الفائدة (5)	معدل نمو سعر الفائدة (6)
2004	53235359	79.93	230184.1	26.96	6	-14.3
2005	73533599	38.12	315259	36.95	7	16.67
2006	95587955	29.99	483074.4	53.23	16	128.6
2007	111455813	16.60	632029.8	30.83	23.3	45.63
2008	157026062	40.88	648891.2	2.66	23.3	0
2009	130642187	-16.80	630713.1	-2.80	13.4	-42.5
2010	167093204	27.90	646207.5	2.45	12.4	-7.46
2011	223677005	33.86	682366	5.59	8.4	-32.3
2012	251666999	12.51	724726	6.20	9.2	9.52
2013	267400000	6.25	703016.0	-2.99	13.4	45.65

المصدر : أديب قاسم شندي و نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقات التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد ٢١، ٢٠١٦، ص ١١

ثالثاً: دور السياسة النقدية في تحقيق التشغيل

الكامل والقضاء على البطالة

إن الوصول إلى حالة الاستخدام الكامل من خلال دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة البطالة يختلف باختلاف أفكار المدارس الاقتصادية ، إذ يرى أنصار المدرسة الكلاسيكية إن قوى الطلب والعرض تعمل على إيصال سوق العمل إلى حالة التوازن أي تحقيق أعلى مستوى للاستخدام بدون تدخل الدولة ، بينما يرى أنصار المدرسة الكينزية بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الأنفاق الحكومي

لتنشيط الطلب الكلي (الفعال) ، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وما يرافق هذه الزيادة في الإنتاج من زيادة الطلب على الأيدي العاملة ، أما بالنسبة إلى النقوديين فيعتقدون إن التحكم بعرض النقد هو الخيار الأمثل للوصول للاستخدام الكامل كما وضع ذلك الاقتصادي (فيلبس) ، الذي بين ذلك من خلال نموذج المشهور بأن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم ، وإن السبيل لتخفيف معدلات البطالة من خلال زيادة الأسعار يجري عن طريق زيادة عرض النقد ، فالزيادة في عرض النقد تعني

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

انخفاض في أسعار الفائدة وبالتالي زيادة حجم الاستثمار ، وهذه الزيادة تتطلب زيادة في الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي انخفاض معدلات التضخم.

ثالثاً- دور السياسات النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف: عد الحفاظ على مستوى مستقر لسعر الصرف احد الاهداف الرئيسية الذي سعت إليه السياسة النقدية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي العراقي المرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وللوصول لهذا الهدف تم استخدام سعر الصرف كأداة لتثبيت التوقعات التضخمية المؤثرة سلباً في استقرار دالة الطلب على النقد وقد أظهرت السياسة النقدية قدرتها الكبيرة في السيطرة على استقرار سوق الصرف الأجنبي واستقرار سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي و بالأخص في عامي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) بحسب اشارات سعر الصرف من خلال مزاد العملة الأجنبية والذي عمل على تحقيق استقرار قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ويعد مزاد العملة الاجنبية اداة لتحقيق التوازن بين عرض النقد من العملة المحلية وعرض النقد من العملة الاجنبية وهو الامر الذي يساعد على ضبط مناسيب السيولة من العملة من خلال ممارسة عملية التعقيم

(sterilization) واستمرار استقرار سعر صرف الدينار اتجاه الدولار وتوفير ما يعرف باستقرار مناخ الاستثمار.²¹

ان عملية المزاد مكنت البنك المركزي من تكوين احتياطات نقدية من العملة الاجنبية في ميزانيته حيث بلغت احتياطات البنك المركزي (٦٦.٥٠٥٢) مليار دولار عام ٢٠١٣ الامر الذي يدل على حصول البنك المركزي على فوائض واحتياطات نقدية هذه الفوائض والاحتياطات على تعزيز ثقة المواطن العراقي بالدينار العراقي واصبح الدينار قوة جاذبة وبذلك كانت المزايدات هي الاداة الافضل في تطور الادخار النقدي والوساطة المالية والسبيل الصحيح للسيطرة على ظاهرة التضخم والدولة في الوقت نفسه بعد ان كان الدولار بديلاً للدينار في فترة التسعينيات ، وعلى هذا الاساس فان التصدي لهذه الظاهرة (الدولة) يمنح البنك المركزي القدرة على اعادة صياغة سياسته النقدية وفق الاهداف المحددة لتحقيق الاستقرار في الاسعار والنمو ودعم عملية التشغيل في البلاد ويمكننا من خلال ملاحظة جدول (٧) نبين مشتريات البنك المركزي من العملة من وزارة المالية ومبيعات البنك المركزي في المزاد فضلا عن تطور الاحتياطات الدولية.

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

جدول (٧) مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي المدة (٢٠٠٣-٢٠١٢) مليار دولار

السنة	مشتريات البنك المركزي من العملة من وزارة المالية	مشتريات البنك المركزي من العملة من المزاد	مبيعات البنك المركزي من العملة في المزاد	الاحتياطيات الدولة	نسبة المبيعات للاحتياطيات
2003	0.9	0.001	0.293	0.0211	13.8
2004	10.352	0.05	6.108	9.3957	0.65
2005	14.854	0.076	10.462	13.5197	0.77
2006	18	0.11	11.175	18.0122	0.62
2007	26.7	1.413	15.98	30.1633	0.52
2008	45.5	0.35	25.869	48.8096	0.52
2009	23	0.013	33.992	43.8849	0.77
2010	41	0.004	36.171	49.9392	0.72
2011	51	0.003	39.798	59.7073	0.66
2012	57	0.004	48.649	66.5052	0.73

المصدر : البنك المركزي العراقي النشرات السنوية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، اعداد متفرقة

يبين لنا الجدول اعلاه استمرار ارتفاع المبيعات من العملة الاجنبية حتى بلغت عام (٢٠١٢) مايقارب (٤٨) مليار دينار كما ارتفعت نسبة المبيعات للاحتياطيات تبعا لهذه الزيادة حتى وصلت مايقارب (٦٦%) فيما كانت اعلى نسبه في عام (٢٠٠٥) وعام (٢٠٠٧) بعد ان بلغت (٧٧%) وان هذه النسب المرتفعة توضح مدى استنزاف الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي للدفاع عن استقرار سعر الصرف .

رابعا: مؤشرات الاستقرار النقدي : انطلاقا من فكرة إن التوازن المحاسبي بين جانبي المطلوبات والموجودات في موازنات البنك المركزي متحقق قطعاً وان التوازن الحقيقي ممكن إن يتحقق أو لا يتحقق في الاقتصاد وذلك اعتماداً على العلاقة بين كمية وسائل الدفع والنتائج لذلك فقد استخدمت هذه العلاقة كدالة للاستقرار النقدي إذ إن العبرة هنا ليس في زيادة أو انخفاض وسائل الدفع بل العبرة في ملائمة كمية وسائل الدفع لحجم المعاملات في الاقتصاد . وتجدر الإشارة

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

وتتحقق حالة الاستقرار النقدي عندما يكون هذا المعامل واحد صحيح وعندما يكون أكثر من واحد فهناك حالة تضخم وقل من واحد حالة انكماش والجدول (٨) يوضح لنا نسبة السيولة الى الناتج ومعامل الاستقرار النقدي للمدة المحصورة بين (٢٠٠٣-٢٠٠٩).

إلى إن صندوق النقد الدولي قد اعتمد هذه العلاقة لتحديد الاتجاهات التضخمية والانكماشية في الاقتصادات المختلفة وذلك من خلال احتساب معامل الاستقرار النقدي الذي يعبر عن العلاقة بين معدل التغير في وسائل الدفع إلى معدل التغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الجدول (٨) نسبة السيولة الى الناتج ومعامل الاستقرار النقدي للمدة المحصورة بين (٢٠٠٤-٢٠٠٩).

السنة	GDP الجاري	M2	GDP	M2	السيولة الى الناتج	معامل الاستقرار
2004	53.24	13.11	-	-	24%	0.68
2005	73.24	14.65	38%	12%	19.94%	0.32
2006	95.59	21.05	30%	43.6%	22%	1.45
2007	111.46	26.92	16.6%	27.8%	24%	1.67
2008	155.98	34.86	40%	29.5%	22.4	0.73
2009	161.65	35.72	2.35%	2.35%	22.1	0.67

الصحيح ، اما في الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧) فكان يعبر عن آثار تضخمية بسبب ارتفاع قيمته عن الواحد الصحيح اما في السنوات الأخيرة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) فانه بالتأكيد يعبر عن آثار انكماشية . في الواقع ان الآثار التضخمية يمكن إرجاعها إلى مجموعة من العوامل منها ارتباط الناتج المحلي، الإجمالي بأسعار وكميات النفط المنتجة والتي شهدت نوع من التلكؤ في مجال الإنتاج.

نلاحظ من خلال الجدول السابق إن الاتجاه العام لنسبة السيولة إلى الناتج هو نحو الانخفاض على الرغم من إن هذه النسبة شهدت ارتفاعاً للسنوات (٢٠٠٧ - ٢٠٠٦) وعموماً فإن ذلك يشير إلى استمرار انخفاض الفجوة بين الناتج وعرض النقد إذ كلما انخفضت هذه النسبة فإن ذلك مدعاة للاستقرار النقدي في البلاد وعلى هذا الأساس نلاحظ إن معامل الاستقرار النقدي للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٤) ، كان يعبر عن آثار انكماشية وذلك بسبب انخفاض قيمته عن الواحد

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:-

١- لقد استطاعت السياسة النقدية في العراق ان تسيطر على التغيرات التي حدثت في أهم مؤشراتها (عرض النقد ، سعر الصرف والتضخم) ولكن بشكل متفاوت ، من خلال استخدامها للأدوات النقدية غير المباشرة واستحداث عدد من الأدوات غير المباشرة تمكنت من خلالها تحقيق أهدافها المتمثلة خصوصاً فيما يتعلق بالمحافظة على الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار.

٢- نجحت السياسة النقدية من خلال الأدوات النقدية التقليدية و المستحدثة غير المباشرة أن توفر بيئة نقدية مستقرة ومتوازنة ، ورسم سياسات تعالج الوضع الاقتصادي المتردي

، بالرغم من أنها واجهت عدداً كبيراً من التحديات التي نتجت عن الأوضاع الأمنية غير مستقرة .

التوصيات

١- تعزيز مكانة البنك المركزي العراقي و ضمان استقلاليته بما يدعم تنفيذ سياسته النقدية واختيار الأدوات المناسبة التي تطلبها الاقتصاد العراقي وبمعزل عن التدخلات والضغوط السياسية.

٢- الاستمرار بدعم الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار العراقي الذي تحقق بعد عام ٢٠٠٣ عن طريق استخدام الأدوات غير المباشرة والمستحدثة والتي تضمن المحافظة على المستوى المطلوب من السيولة لدى المصارف .

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

المصادر

- ١- أديب قاسم شندي و نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقات التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد ٢١، ٢٠١٦.
- 2- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٣ ، دائرة الاحصاء والابحاث، ٢٠٠٣.
- ٣- باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٩ .
- ٤- توماس ماير ، وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة أ. د السيد أحمد عبد الخالق ، و أ. د أحمد بديع بليح ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ٢٠٠٢ .
- ٥- رجاء عزيز بندر العقيدى ، اثر احلال النقد الاجنبي في فاعلية السياسة النقدية - دراسة لتجارب بلدان نامية مختارة ، جامعة بغداد .
- ٦- رزاق ذياب شعبيث ، "واقع البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩" ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٥، عدد ٢، ٢٠١١.
- 7- سامويلسون ، نوردهاوس ، علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، (بيروت : مكتبة لبنان للنشر ، ٢٠٠٦ .
- ٨- سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٧) .
- ٩- ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ،
- 10- عادل فضاله مطير ، دراسة العلاقة السببية بين عرض النقد والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
- 11- عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الجزء الأول ، (بغداد : الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٦) .
- 12- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، اقتصاديات النقود مع رؤية إسلامية ، مطبعة الكمالية ، جامعة المنصور ، ١٩٨٩ .
- 13- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، الطبعة الأولى ، سلسلة الدراسات الاقتصادية مجموعة النيل العربية ، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٢) .
- 14- عبد الحسين محمد العنكي ، وآخرون، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠) مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٢.
- ١٥- عوض الدليمي ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠ .
- ١٦- علي يحيى علي العلكي، فاعلية السياستين المالية والنقدية وانعكاساتهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليمن، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
- ١٧- عوض فاضل اسماعيل، الدليمي ، النقود والبنوك ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠، ص ٥٨٤.
- ١٨- فوزي عبد الله القيسي ، النظرية النقدية ، ط١، مطابع دار التضامن ، بغداد ، ١٩٦٤ .
- ١٩- مظهر محمد صالح ، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، ٢٠٠٦.
- 20- نصر حمود مزنان ، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨) .

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

والاثر ، وزارة التخطيط ، العراق ٢٠٠٧ ، ص ٦٠.

٢١-وفاء المهداوي وآخرون،"العلاقة بين خصائص تشغيل القوى العاملة والفقر في العراق - الخصوصية

المصادر باللغة الانكليزية

1-Richard T.Froyen , "Macroeconomics" Theories and policies" 5th edition, university of North Carlina at chapel Hill, 1995.

2- :Michel Devoly, Theories macroéconomiques, fondement et Controverses (Paris:Masson édition,1993.
3- N.Gregong Mankiw , "macroeconomies " ,4th edition,Harvard Uiniversity, New York, worth publishers ,2000.

Abstract:

The subject of monetary policy and its impact on the achievement of monetary and economic stability sparked widespread controversy over the past four decades, especially dimension has become an important part of the economic policy of the country and a tool for achieving economic and monetary targets and increased the importance after the development of monetary policy in the general concepts and objectives and devise modern tools of cash and in front of these developments there were different views of economic schools in the interpretation of the extent to which the monetary authorities to affect economic activity.

And set monetary policy in Iraq targets and a clear aim was to achieve

economic and monetary stability and this is evident through the Central Bank of Iraq policy, particularly after 2003, and through the issuance of the Iraqi Central Bank No. Law (56) for the year 2004, which the

Central Bank has granted its independence in decision-making away from the influence of political power, which gave a lot of credibility to the performance of monetary policy in achieving the set goals, and in spite of that at the current stage of the monetary authority it has faced significant challenges weighed heavily on the speed and effectiveness of the tools used and actions that have been taken Because of the importance enjoyed by monetary policy this study addressed the role of monetary policy in achieving monetary stability through the impact of inflation handle on the money supply as well as its impact on the exchange rate has been included in the study theoretical and conceptual framework for monetary policy and addressing the impact of monetary policy in achieving monetary stability through its impact the (exchange rate, inflation, money supply) and to optimize the use of financial resources in Iraq.